قاطرة الدول العربية تتحرك لدعم السلام والحفاظ على الحقوق والثوابت

جولة سمو ولي العهد لخدمة قضايا الامة وتعزيز التعاون العربي

مناقشة القضايا الامتين العربية والاسلامية

البحث عن حلول للقضايا الساخنة في المنطقة

جولة لصالح العرب

فتحي عطوة (القاهرة)

في كل منطقة من مناطق العالم توجد دول هامة تمثل قاطرة لهذه المنطقة ، وإذا كانت ألمانيا وفرنسا هما قاطرة أوروبا فإن المملكة ومصر وسوريا والمغرب هي قاطرة المنطقة العربية ، والتنسيق بين هذه الدول يقود دائما إلى قوة النظام العربي برمته ، وأقوى فترات النظام العربي هي الفترة التي تشهد تنسيقا وتعاونا بين هذه الدول .

ومن هنا تأتي أهمية الجولة العربية التي يقوم بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيزولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني فهي تأتي في وقت يحتاج فيه النظام الإقليمي العربي إلى التنسيق في المواقف ، وتعزيز قدرات النظام العربي من خلال تقوية العلاقات الثنائية بين أعضائه في مواجهة التحديات التي تواجهه وتحرك الدبلوماسية السعودية في هذا التوقيت الهام يأتي في إطار حرص المملكة على قوة النظام العربي وتحقيق التضامن العربي إذ تحتل المملكة مكاناً بارزاً في العالم العربي بفضل تمسك قيادة المملكة بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين بثوابت السياسة السعودية من الدعوة للوحدة والتضامن ومناصرة القضايا العربية بالإسهام الكبير في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية ودعم الصف العربي ونبذ الانقسام لتحقيق الأهداف المصيرية المشتركة في عالم تتنازعه الأحلاف والتكتلات فكان احترام المملكة لدور جامعة الدول العربية وميثاقها والتزامها بمقرراتها أساسياً باعتبار الجامعة مؤسسة تؤدي دوراً مهماً في لم الشمل ورأب الصدع ودعم مسيرة العمل العربي المشترك لما فيه خير الأمة وعزتها . وكان لمواقف القيادة السعودية الرشيدة دور ريادي في حشد الطاقات العربية وتأكيد الثوابت العربية وإرساء أسس السلام العادل خاصة في الوقت الذي تصعد فيه إسرائيل عمليات الاستيطان الإسرائيلي والعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني .

أهداف الجولة العربية

بدأ سمو ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز يوم السبت جولة سموه بزيارة سوريا . وعقدت في دمشق قمة سعودية – سورية برئاسة الامير عبد الله والرئيس بشار الأسد تناولت آخر المستجدات العربية والدولية وقضية الشرق الأوسط والعملية السلمية والوضع في العراق بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بين البلدين وتنسيق الجهود لموقف عربي موحد تجاه كافة القضايا.

وتتواصل اللقاءات السعودية السورية باستمرار من أجل خدمة القضايا العربية ، وكان آخر لقاء بين قيادتي البلدين في الشهر الماضي خلال زيارة الرئيس السوري للمملكة حيث بحث خادم الحرمين الشريفي الملك فهد بن عبد العزيز مع الرئيس السوري بشار الأسد الوضع في العراق.

وأعربت المملكة العربية السعودية وسوريا في ٢٠٠٣/٧/٢٠م– عن أملهما في إنشاء حكومة شرعية يرتضيها الشعب العراقي لضمان استقلاله وسيادته على أرضه، ، وأعرب القائدان عن أملهما في أن تتحقق طموحات الشعب العراقي في الأمن والحياة الكريمة، وبما يؤدي إلى إنشاء الحكومة الشرعية التي يرتضيها الشعب العراقي''.

كما بحث الزعيمان ''آخر المستجدَّات على الساحتيْن العربية والدولية، وخاصةً الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، والسُّبُل الكفيلة للعمل من أجل وضع حدٍّ للمعاناة التي يواجهها الشعب الفلسطيني وتفعيل مساعي السلام في المنطقة''والتنسيق الدائم بين المملكة وسوريا يستند إلى روابط قوية بين البلدين ، والمصالح المشتركة بينهما حيث تعتبر المملكة العربية السعودية منذ عشر سنوات الشريك التجاري العربي الأول لسوريا؛ إذ تجاوزت قيمة السلع المتبادلة بين البلدين ٤,٥ مليارات ليرة سورية (٩٠ مليون دولار) منها ٥٦٠ مليون ليرة سورية (١١,٢ مليون دولار) قيمة صادرات سعودية.

وتستحوذ المملكة على ٧٨٪ من إجماليّ الصادرات الخليجية إلى سوريا و٥٩٪ من الصادرات السورية إلى دول الخليج العربي، إلا أن هناك تجارة غير رسمية ''موازية'' بين البلدين يُقَدَّر حجمها بمقدار ٤٦٥ مليون دولار أي بزيادة ١٣٩ مليون دولار عن قيمة التبادل التجاري الرسمي. البالغ ٣٢٦ مليون دولار (حسب إحصائيات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية).

وتشير المعلومات إلى أن زوَّار سوريا من السعوديين يستهلكون ما قيمته ٣٦٥ مليون دولار سنويًّا من السلع والمنتجات السورية، في حين يستهلك السوريون من زوار السعودية ما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار سنويًّا من السلع والمنتجات السعودية.

ومن المتوقع أن تحتفظ المملكة بمركز الشريك التجاري الأول لسورية طيلة السنوات القادمة؛ حيث إن (٢٩,٧٪) من واردات سوريا من الدول العربية تأتي من السعودية، و(٢٩,١٪) من صادرات سوريا إلى الدول العربية تذهب إلى السعودية.

علاقات أزلية بين المملكة ومصر

تأتي زيارة سمو ولي العهد لمصر في إطار التشاور والتنسيق المستمر بين البلدين ، وهو تشاور وتنسيق تحكمهما الروابط القوية بين البلدين ، وهو ماينعكس في الاتصالات الدائمة بين قيادتي البلدين .

ومنها زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الرسمية لمصر في ١١ / ٤ / ١٤٢٢ – ٢/ ٧ / ٢٠٠١ حيث بحث مع الرئيس مبارك تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والمستجدات الدولية.

وفي ١٨ رجب ١٤٢٣ الموافق ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٢ زار الرئيس حسني مبارك المملكة في اطار التشاور والاتصالات المستمرة بين مصر والمملكة العربية السعودية. وأجرى مباحثات مع سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي تناولت تداعيات الموقف في الأراضي المحتلة وتطورات الملف العراقي.

واستعرض الزعيمان نتائج الاتصالات المصرية والسعودية لإنهاء العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني وحصار الرئيس عرفات. وأكدت المباحثات مطالبة الولايات المتحدة بالتدخل الفوري لإنهاء الحصار عن الرئيس الفلسطيني والأراضي الفلسطينية المحتلة تنفيذا لقرار مجلس الأمن. واتفق الزعيمان على مواصلة التشاور والتنسيق والاتصالات مع جميع الأطراف والمجتمع الدولي لاحتواء الموقف المتفجر ودفع عملية السلام.

ثم كانت زيارة سمو ولي العهد لمصر في الثالث من شهر يوليو الماضي لحضور القمة العربية الأمريكية في منتجع شرم الشيخ المصري على ساحل البحر الأحمر بين كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش وأربعة حكام عرب هم الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وسمووالي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز والعاهل البحريني الملك حمد بن خليفة آل خليفة إضافة إلى رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس

وفي هذا الإطار تتميز العلاقات السعودية–المصرية بشكل خاص لما تتمتع به الدولتان من ثقل يمكنهما من تشكيل قاطرة التكامل الاقتصادي العربي. فضلا عن دورهما السياسي ، تعد كل من السعودية ومصر من أكبر الاقتصاديات العربية، حيث تأتي السعودية في المركز الأول في هذا الإطار بنسبة تبلغ ٢٤٪ وتحتل مصر المرتبة الثالثة بنسبة ١٣٪ أي أن الدولتين تشكلان معا ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي. فضلا عن استحواذهما على نحو ٣٣٪ من جملة التجارة البينية العربية.

ورغم العلاقات الاقتصادية الوطيدة بين البلدين ممثلة في اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بينهما (وقع عام ١٩٩٠) وما أضيف إليه من إعفاء لعدد كبير من السلع المتبادلة بين الجانبين من الرسوم الجمركية ، فضلا عن ضخامة حجم الاستثمار السعودي في مصر والشركات المشتركة بينهما ، لا يزال الخبراء والمعنيون ورجال الأعمال يرون أن هناك فرصا واسعة للتعاون البيني غير مستغلة بين البلدين على الصعيدين التجاري والاستثماري.

وقد انعكست هذه العلاقات المتميزة على التعاون الاقتصادي بين البلدين حيث وصل حجم المبادلات التجارية أكثرمن ٢١١٢مليون ريال عام ٢٠٠٠ تمثل الواردات السعودية من مصر ٧٥٧ مليون ريال والصادرات ١٤٥٥ مليون ريال ، كما بلغ حجم التبادل التجاري خلال الاشهر التسعة الاولى من العام ٢٠٠١ نحو ٦٢٦ مليونا ، و يزورمصر اكثر من٣٠٠ الف سائح سعودي سنويا ،كما تستقبل المملكة الالاف من الاشقاء المصريين بغرض اداء الحج أو العمرة أو الزيارة أو العمل

ولا يقل التبادل الاستثماري بين البلدين أهمية عن نظيرة التجاري حيث بلغت المشروعات التي تساهم فيها رؤوس أموال سعودية في مصر حتى إبريل الماضي ٥١٠ مشاريع تصل مساهمة الجانب السعودي فيها إلى حوالي ١٢٢٢ مليون دولار ، وتبلغ حصة رأس المال السعودي فيها ٣٠٪ الأمر الذي يؤكد استمرار تصدر المملكة لقائمة الاستثمارات العربية في مصر الشقيقة .

وقد توزعت المشروعات السعودية في مصر بواقع ٢٢١ مشروعاً صناعيا مقابل ٦٦ مشروعا زراعياً و ٧٥ مشروعاً سياحياً و٢٣ مشروعاً في قطاع البناء والتشييد و ٣ مشروعات في مجال البنوك و ٣٣ مشروعاً في قطاع الخدمات و ٦٣ مشروعاً عبارة عن شركات مساهمة مقابل ٢٦ مشروعاً في المناطق الحرة .

أيضاً بلغت المشروعات المشتركة التي يساهم فيها رأس المال المصري في المملكة ٣١ مشروعاً حتى ١٩٩٩/١٢/٣٠م ، وتصل مساهمة الجانب المصري فيها إلى حوالي ١١٠ملايين دولار بنسبة ٤,٥ ٪ من أجمالي راس المال المستثمر ، والمشروعات موزعة بواقع ١٧ مشروعاً في القطاع الصناعي و٧ مشروعات في قطاع المقاولات ومشروع واحد في كل من الخدمات البترولية والأعمال البحرية والمستشفيات والبنوك ، بالإضافة إلى ٣ مشروعات أخرى . وبلغ عدد السائحين السعوديين إلى مصر ٢٤٠ ألف سائح عام ١٩٩٩م بنسبة ٥,٦ ٪ من إجمالي عدد السواح لمصر .

وفي إطار دعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين تم الاتفاق المبدئي على إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين . ويذكر أن الاستثمارات الصناعية والسياحية في مصر شهدت مشاركات ناجحة بين رجال الأعمال المصريين والسعوديين في الفترة الأخيرة ومن بينها المشروع المصري السعودي لإنتاج البوليستر بجانب ثلاثة مشاريع عقارية سعودية جديدة

علاقات متميزة بين المملكة والمغرب

تعود علاقات المملكة العربية السعودية و المملكةالمغربية إلى عهد الملك الراحل عبدالعزيز آل سعود وفي عهد أبنائه وفي عهد الملك محمد الخامس والملك الحسن الثاني رحمهم الله لم تشبها أى إختلالات أو اختلافات فى وجهات النظر على الاطلاق وهو مايظهر أن هذه العلاقات تؤسس الصدق والتفاهم والعقيدة الصحيحة والفهم الصحيح وأن المملكة العربية السعودية بالمشرق والمملكة المغربية بالمغرب تمثلان الدعامتين الاساسيتين للعالمين العربى والاسلامى٠

ولأن العالم العربي يمر بمرحلة من أدق مراحله فى ظل الاحتلال الاسرائيلى للاراضى الفلسطينية ومحاولات تهويد الاماكن المقدسة ، وتطورات الوضع في العراق فإن الأمر يحتاج الى حكمة القيادات والتشاور المستمر، سيما وأن التشاور بين قائدين بهذه الحكمة والتجربة ويزيد من أهمية ذلك ، أن المملكتين تجمعهما الكثير من القواسم المشتركة كاللغة والدين والعادات وأن تلاحم الشعبين العربيين تلاحم تاريخى . أما بخصوص التعاون الاقتصادى بين المملكتين فهناك جوانب اقتصادية عديدة يتم التركيز عليها لتطويرها

زيارة موسكو وتعزيز العلاقات شرقا وغربا

وتأتي زيارة سمو ولي العهد لروسيا في إطار افتتاح الدبلوماسية السعودية على جميع الدول شرقا وغربا ، وتقوية العلاقات مع روسيا التي ورثت الاتحاد السوفييتي انطلاقاً من مراعاة دورها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وضرورة كسبها لدى بحث الشؤون العربية في المحافل الدولية، والعلاقات السعودية الروسية مضت منذ الأعوام الأولى من التسعينيات بصورة طيبة وتهتم المملكة بالعلاقات مع روسيا لأهمية دور روسيا في قضية الشرق الأوسط، واهتمامها في الإبقاء على وجودها في المنطقة، وقدرتها على التأثير في الأحداث الجارية، وحماية مصالحها هناك، وليس المقصود الحماية العسكرية، فروسيا لم تلجأ الى استخدام القوة لحماية المصالح المذكورة في المنطقة إطلاقاً، سواء في الماضي أم الحاضر، ولدى مراجعة تاريخ الوجود الروسي في الشرق الأوسط تجب ملاحظة ان سياسة روسيا القيصرية، ومن ثم روسيا السوفيتية، أو روسيا الديمقراطية ليست واحدة البتة، لأن المنطلقات في خدمة المصالح مختلفة ومن هنا تتأكد ملامح قوة مستقبلية في هذه العلاقة، ويبرز ذلك في عاملين أساسيين، يتبعهما جملة من العوامل التي تخص كل جانب، والعاملان الأساسيان هما:

١ – وجود حسن النية عند الطرفين في بناء هذه العلاقات، والرغبة الأكيدة في تطويرها وتفعيل التعاون على أساس المصالح المشتركة.

٢ – ان كلتا الدولتين تعدان من الدول النفطية الرئيسة، وتعتمدان بصورة أساسية على مصادر الطاقة وعوائدها، وكلتاهما مهتمة بثبات واستقرار سوق الطاقة، وسيكون هذا كفيلا بتقوية العلاقات بشكل عام، وذلك على أساس الحوار الذي يرعى مصلحة الطرفين، ويؤسس مصلحة إستراتيجية مشتركة تواجه المصالح الأنجلوأمريكية في المنطقة.

يشار إلى ان متوسط التبادل التجاري بين السعودية وروسيا خلال السنوات العشر الماضية يقدر بحدود ضيقة لم تتجاوز مستوى الـ ٤٨٧,٥مليون ريال(١٣٠مليون دولار)، وهناك رغبة مشتركة على مختلف الصعد الرسمية والشعبية لتطوير الشراكة إلى أبعد الحدود. وخلال السنوات الماضية منذ عام ١٩٩٥م وحتى الآن لم يصل حجم التبادل التجاري إلى مستوى المليار ريال بين الجانبين حيث بلغ أقصاه في عام ١٩٩٥م عندما بلغ ٨٣٥مليون ريال.

غير ان التبادلات التجارية قد شهدت تأرجحاً بشكل ملحوظ ارتفاعاً وانخفاضاً وبلغت أدناها عام ١٩٩٩م عندما بلغت ٣٣١مليون ريال فقط.

وتفاوتت التبادلات بين المستويين حيث بلغت (٤٢٠) مليوناً و(٣٧١) لأعوام ٩٧و١٩٩٨م على التوالي، و (٤٦٦) و (٣٩١) مليوناً للأعوام ٢٠٠٠م و٢٠٠١م على التوالي.

ولا تتجاوز قيمة المشروعات المشتركة بين البلدين ٩,٥ملايين ريال منها مليونان للمشروعات الصناعية و ٧,٥لمشروعات غير صناعية.